تطور السياسة الخارجية الروسية تجاه دول أوروبا الشرقية

أ. **توفيق بوستي**. أستاذ مساعد، جامعة قالمة
باحث دكتوراه بـ جامعة الجزائر 3

ملخص:

اتسمت السياسة الخارجية الروسية بالتغير والتحول سواء على مستوى الأهداف أو المبادئ أو وسائل التنفيذ، وهو ما ارتبط بتعاقب وتغير النخب والقيادة السياسية في ظل اختلاف رؤاهم وتطلعاتهم وتوجهاتهم السياسية، فضلا عن تغير البيئة الداخلية والإقليمية والدولية الناجمة عن تغير البيئة الأمنية الدولية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وما أعقبه من تحول في طبيعة النظام الدولي وبروز نظام أحادي القطبية في ظل سيطرة نزعة الإمبراطورية والانفرادية الأمريكية، وتراجع موقع روسيا وليدة الاتحاد السوفيتي على سلم القوة الدولية، وانكفائها داخليا وسط التأرجح بين الاتجاه التغريبي والاتجاه الأوراسي، والذي حسم مع مجيء الرئيس الروسي الحالي فلاديمير بوتين للحكم فيما عرف بمبدأ بوتين في السياسة الخارجية، وهو ما سنحاول تحليله عبر تتبع مسار السياسة الخارجية الروسية تجاه دول أوروبا الشرقية؟

الكلمات المفتاحية: السياسية الخارجية الروسية، أوربا الشرقية، الجيوستراتيجيا.

Abstract:

Russian foreign policy Characterized by both change and transformation in terms of objectives, principles or means of implementation, which has been associated with the succession and change of elites and political leadership, under different visions, aspirations and political orientations. As well as the change on domestic, regional and international arena resulting from the international security environment after the end of the cold war, and the subsequent shift in the nature of the international system and the emergence of unipolar system within the American control of the tendency of the Empire and unilateralism. However, the remarkable regression of Russia's Ex-Soviet Union on the level of global powers, made Russia in critical situation between Westernization trend and Eurasian trend, which resolved with the arrival of Russian President Vladimir Putin, the current rule to be known as the principle of Putin's foreign policy, which is what we will try to analysis in this paper by tracking the course of Russian foreign policy towards Eastern Europe?

Keywords: Russian foreign policy, Eastern Europe, geostrategy.

مقدمة:

لقد أدت نهاية الحرب الباردة الى إعادة صياغة النظام الدولي الذي كانت تتصارع فيه الكتلتين الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي، والغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة العالم، وانتقل بذلك هذا النظام من نظام الثنائية القطبية إلى نظام الأحادية القطبية، في ظل بقاء الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على الساحة الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، غير أن محاولات تغيير النمط الأحادي للنظام الدولي، ظهرت مؤخرا مترافقة مع رغبة روسيا في استعادة مكانتها الدولية ودورها في النظام الدولي، في ظل محاولة اضعاف الهيمنة الأمريكية على المستوى العالمي وفي مناطق نفوذها التقليدية التي لطالما اعتبرت مناطق نفوذ وصراع بين القوتين الكبرتين.

وبتتبع السياسة الخارجية الروسية يظهر تغير نهجها الخارجي خصوصا بعد تولي الرئيس بوتين لسدة الحكم مقارنة مع سلفه يلتسين وميدفيدف في ظل التطلع لعودة روسيا للعب دورا فاعلا في الساحة الدولية واتخاذ مواقف مستقلة وواضحة في العديد من القضايا والأزمات الدولية، وبعقيدة براغماتية تسعى لخدمة مصالح روسيا الوطنية وتحقيق مكاسب لسياستها الخارجية في مختلف المناطق والملفات في مواجهة مع العالم الغربي، ووفقا للنهج الروسي المعاصر شهدت منطقة أوروبا الشرقية، عودة تدريجية للنشاط الخارجي لهذه الدولة، سعيا لبسط نفوذها واستعادة مصالحها مع دول المنطقة، وقد ترافقت هذه العودة مع تزايد الرغبة الروسية في التوجه نحو مناطق تخدم مصالحها بما يساعدها على ضمان موقع أفضل في النظام الدولي تعظيما لمصالحها، وتحقيقا لأهداف سياستها الخارجية.

أولا / السياسة الخارجية الروسية في فترة حكم بوريس يلتسين:

بعد فشل البيروسترويكا وتفكك الاتحاد السوفيتي وجدت روسيا نفسها في عزلة عن العالم الخارجي مواجهة العديد من المشاكل الداخلية الموروثة عن المنظومة الاشتراكية، بجانب التغيرات الإقليمية والدولية المرافقة لإعادة هيكلة داخلية من خلال انشغال القيادة الروسية على حل المشاكل الاقتصادية التي مرت بها روسيا (نورهان الشيخ، 1998 : 108)، وهي السياسة التي أثبتت فشلها مما حدى بصناع القرار بالعدول عن هذه السياسة خصوصا بعد تصاعد المعارضة الداخلية تجاهها والتي لم تزد روسيا إلا تخلفا وفقرا، فيما عملت على إعادة هيكلة سياستها الخارجية وإحداث تغييرات جلية، وأصبحت بموجبها سياسة أكثر واقعية تسعى لخدمة المصالح الوطنية الروسية في ظل تراجع الأهداف الأيديولوجية في مواجهة الأهداف الاقتصادية(حنان إبراهيم الطائي، 2016 : 137)، وكانت الأولويات التي تحكم السياسة الخارجية الروسية هي أول من تأثر بنهاية الحرب الباردة حيث هيمنت عليها أولويات جديدة أدخلتها مرحلة العولمة والانفتاح، وهو ما أدى للتخلي عن الأولويات التقليدية والنابعة عن حرص الدولة الجديدة على عدم التخلي عن المصالح القومية الروسية، بمعنى إعادة ترتيب هذه الأولويات لكي تبدو أكثر انسجاما مع متطلبات العصر الجديد، فكان هذا الالتزام الروسي بالقيم العالمية الذي أدلى به جورباتشوف في بداية مرحلة الانفتاح مجرد تصريح، بينما جاء التركيز على تزايد مراعاة " **المصالح الاستراتيجية المباشرة** "،كما لم تعد روسيا في سياستها الخارجية الجديدة تركز على ما نص عليه الدستور السوفيتي " الاستفادة من التناقضات الإمبريالية "، كما كان الحال في الماضي بل فضلت عليها التركيز على اتجاهات أكثر توافقا مع التغيرات التي طرأت على بنية الحكم في الدولة الروسية (نبيه الأصفهاني، 2001 : 171)، وبظهور روسيا الجديدة وريثة الاتحاد السوفيتي على المسرح الدولي كان عليها

الاختيار بين ثلاثة توجهات استراتيجية ترسم على أساسها سياستها الخارجية، وهي (تامر إبراهيم كامل عبده هاشم، 2014 : 191 – 192) :

1/ التوجه الأطلنطي الذي نظر الى الدول الغربية كشركاء محتملين أو فعليين على أساس أن روسيا دولة أوروبية وجزء من الحضارة الأوروبية.

2/ التوجه الأورو أسيوي، حيث يؤكد أنصاره على خصوصية الثقافة الروسية، وأن روسيا ليست جزءا من الحضارة الأوروبية وإنما هي تمثل حضارة متميزة ومستقلة، كما تمثل حلقة الوصل بين الشرق والغرب

3/ التوجه نحو الصدام والمواجهة على اعتبار أن الغرب والولايات المتحدة ما زالا يشكلان تهديدا للمصالح الروسية وأن لم يتخذ التهديد شكلا عسكريا مباشرا، وأن الغرب يهدف الى مزيد من التفكيك واستغلال الضعف السياسي والاقتصادي الذي تعانيه روسيا في تحقيق امتيازات ومكاسب على حساب المصالح الروسية.

وكان الاختيار بين البدائل الثلاثة يعتمد على طبيعة العلاقات الخارجية للدولة وضغوط الداخل، فاتجهت روسيا في الأخير في الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي لإتباع سياسة خارجية ذات توجه أوروبي أطلسي، حيث سعت الى الاندماج في الحضارة الغربية والانضمام الى كافة مؤسساتها، إلا أنها سرعان ما أدركت أن الغرب لن يسمح لها بالاندماج الكامل في حضارته، وأنها لن تكون بأي حال دولة غربية وان ظلت دولة أوروبية، هذا فضلا عن خيبة أمل الحكومة الروسية من تدفق المعونات الغربية عليها، فحجم ما تدفق من معونات كان محدودا جدا مقارنة باحتياجات روسيا وبتعهدات الدول الغربية ذاتها ووعودها لروسيا، وبخاصة بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية فيها (نورهان الشيخ، 1998 : 90 – 91)، وسيطر هذا التوجه على السياسة الخارجية الروسية منذ نهاية سنة 1991م وحتى نهاية سنة 1995 في ظل وزير الخارجية آنذاك **كوزيريف**، وانطلق هذا التوجه من أهمية اندماج روسيا مع الحضارة الغربية، وبالتحديد مع التكتل المتمثل في مجموعة دول حلف الأطلنطي باعتبار أن هذا الاندماج هو وحده الطريق لتمكين روسيا من النهوض اقتصاديا، كما يرى أنصار هذا التوجه ضرورة الانطلاق بأسرع قوة في طريق الاندماج مع العالم الأوروبي – الأطلنطي، لأنه وحده العالم القادر على اخراج روسيا من محنتها، كما أن مثل هذا الاندماج من شأنه اضعاف احتمالات عودة الشيوعية الى روسيا، من ناحية أخرى انطلق هذا التوجه من مقولة الاعتراف بأن روسيا قد أصبحت قوة دولية عادية، ويتطلب ذلك تخلي روسيا عن تطلعات العظمة والهيمنة وأن تتبع سياسة تتفق مع هذا الواقع الجديد، ومن ناحية ثالثة أكد أنصار هذا التوجه أهمية عدم لجوء روسيا الى استعمال القوة أو التهديد باستعمال القوة في العلاقات الدولية حتى ولو تعلق الأمر بحماية الأقليات الروسية في الدول الجديدة التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي، كما أكد أنصار هذا الاتجاه أن سياسة روسيا الخارجية ينبغي أن تكون سياسة مصلحية، أي غير أيديولوجية لأن روسيا لم يعد لديها أعداء في النظام الدولي ولا أيديولوجية مسيطرة على نظامها السياسي (محمد السيد سليم، 2007 : 41).

وفي هذا الإطار ركزت روسيا على الاتجاه غربا وإتباع سياسة الحد الأدنى من التفاعل مع باقي دول الكومنولث الدول المستقلة بما يحفظ مصالح روسيا الحيوية، كذلك ركزت روسيا على التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق القبول بالمنظور الأمريكي للعلاقات الدولية وإعطاء التنازلات من طرف واحد، وقد

كان أول تطبيق لهذا التوجه هو زيارة الرئيس يلتسين الى أن روسيا تسعى لبناء سياسة خارجية غير أيديولوجية وأنها ستبدل قصارى جهدها للتعاون مع الغرب لإعادة بناء روسيا وعرض على الولايات المتحدة الأمريكية بناء درع عالمية ضد الصواريخ تحمي العالم الحر وتعتمد على تكنولوجيا أمريكية – روسية، وأكد يلتسين أن روسيا لن تصوب صواريخها النووية صوب المدن والقواعد العسكرية الأمريكية، فأمريكا لم تعد عدوا محتملا لروسيا بعد أن تغيرت العقيدة العسكرية الروسية(محمد السيد سليم، 2007 : 42).

وفي هذا الإطار فان أهم معالم توجهات السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية بعد انتهاء الحرب الباردة نجد (ماهر بن إبراهيم القصير، 2014 :47):

1 / الواقعية: تتجسد هذه السمة في سعي القيادة السياسية الروسية الى بناء سياسة براغماتية، عن طريق الابتعاد عن الحجج الأيديولوجية، التي كانت تميز التحرك السوفيتي في الماضي القريب، وإحلال محلها مبررات سياسية واقتصادية أكثر وضوحا وتعبيرا عن طموحات روسيا المستقبلية.

2/ براغماتية القيادة: وتتمثل في لجوء القيادة الروسية الى قيم جديدة بدأت تعمل بها، حيث عمد رؤساء روسيا الى اظهار وتأكيد قطع علاقات بلادهم بالماضي الشيوعي، والتخلي عن كافة ركائز الحرب الباردة، بما فيها الأيديولوجية الماركسية اللينينية.

3/ الديناميكية: وتظهر ديناميكية أو فاعلية الاستراتيجية الروسية من خلال ما يضمن بصورة جدية عدم العودة الى الوراء منذ تواري عصر الأيديولوجيات المتصارعة على الساحة الدولية أو غياب الأيديولوجيا الشيوعية.

كما ركزت الدبلوماسية الروسية ما بعد الحرب الباردة على البعد الأوروبي، وذلك من خلال التطلع الى المشاركة في إقامة أمن أوروبي، وقد أرادت موسكو انهاء سياستها الخارجية القائمة على السيطرة الأيديولوجية على الجزء الغربي من القارة، وعلى هذا الأساس أعلنت منذ 1992م حل حلف وارسو عن الجزء الشرقي الأوروبي (بما فيه دول أوروبا الشرقية) فكانت النتيجة أن بادرت الدول الأعضاء في هذا الحلف بطلب الانضمام حلف الناتو، والملاحظ أن اهتمام واشنطن بروسيا خلال هذه المرحلة كان يفوق اهتمامها بأوروبا، فقد كان قدوم عصر العولمة يضع على قمته الولايات المتحدة فكانت واشنطن تنظر الى روسيا الجديدة في مرحلتها الانتقالية كسوق هائلة مستقبلا للاستثمارات الأمريكية، ولهذا لم تبخل عليها بالمعونات والقروض من خلال مؤسسات مالية دولية، كما شهدت هذه الفترة تصاعد لأهمية المكون الرئيسي للشخصية الروسية وهو انتماؤها الى العرق السلافي، وللمرة الأولى منذ إحلال روسيا الاتحادية محل الاتحاد السوفيتي أعلنت عن هذا الانتماء العرقي كأحد الأسباب المحركة لسياستها الخارجية، وهي في موقفها هذا لم تتورع عن أن تتحدى كافة الحجج التي اقتنعت بها الجماعة الدولية لكي تدين الجانب الصربي في صراعي البوسنة وكوسوفو(نبيه الأصفهاني، 2001 : 172)،كما يمكن القول بأن الحفاظ على كامل الوحدة الإقليمية التي ورثتها من الماضي السوفيتي وضمان استمرارية فعالة على الصعيدين السياسي والاقتصادي وإعادة هيكلة وترتيب أولويات السياسة الخارجية الروسية فضلا عن الاستفادة من التنازلات المقدمة من قبل روسيا منذ اعلان البروسترويكا، فحرصت روسيا لطرح عدد من الشروط المتعلقة بأية مشاركة إيجابية روسية في أية صورة من أمن أوروبي مشترك وكان أهمها (نبيه الأصفهاني، 2001 : 172) :

1- طرح مفهوم الجوار القريب بمعنى عدم التدخل في تحركات روسيا داخل المناطق الوسيطة التي تفصل بين روسيا الاتحادية والدول التي كانت تابعة لها في الماضي، وهذا المبدأ القائل بأن روسيا يجب ان تكون قائد الأمن والاستقرار على كامل أراضي الاتحاد السوفيتي السابق ليس جديد من حيث المبدأ، فقد ظهر مع يلتسين، مهد هذا الطرح لظهور حالة طبيعية من العلاقات بين روسيا ودول الجوار، ففي ماي 1997 م تم عقد معاهدة مع أوكرانيا، وحق هؤلاء الجيران للتقرب الى منظمة حلف شمال الأطلسي (ولكن ليس للانضمام إليه)، والعمل على إشراك القوى الخارجية والهيئات الإقليمية في الترتيبات الأمنية (بين الولايات المتحدة وروسيا - أوكرانيا الاتفاق الثلاثي(http://www.ciaonet.org/wps/dod119/index.html,2001).

2-ضمان حصول روسيا على وضع متميز عند صياغة أمن أوروبي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة فهي تطالب بالقيام بدور يليق بمكانتها كقوة عظمى سابقا ودولة كبرى حاليا قادرة على الدفاع عن مصالحها

3-الحرص على طرح الوضع الفريد من نوعه الذي تتمتع به روسيا فهي دولة كبرى تنتمي في أن واحد الى أوروبا غربا اذ تمثل الجزء الشرقي من هذه القارة والى أسيا شرقا اذ تمتد بمساحات شاسعة في عمق القارة الأسيوية لتصل الى حدود اليابان.

كما يمكن الإشارة الى رؤية يلتسين للسياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي، بحيث حدد يلتسين وكوزيريف أهداف السياسة الخارجية الروسية فيما يلي (وليم نصار، 2008: 28):

1/ توفير البيئة الملائمة للإصلاح الاقتصادي والسياسي في روسيا

2/ الحفاظ على مكانة روسيا كقوة كبرى على الصعيد الدولي، فقد أكد يلتسين على أن روسيا دولة كبرى بالنظر الى تاريخها ومكانتها في العالم وامكانياتها المادية والمعنوية

3/ إقامة علاقة حسن جوار مع دول الكومنولث والقوى الأسيوية المجاورة، والتطبيع الكامل مع اليابان

وكان واضحا أن يلتسين يسعى الى الحصول على دعم الغرب لتحسين الوضع الاقتصادي الروسي، مع إبقاء علاقاته المتينة مع الشرق السوفيتي السابق، وبأن روسيا تعترف بأنها لم تعد دولة عظمى تقف بالند للولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها تكتفي بمكانة الدولة الكبرى، وبأنها ستعمل على ترسيخ هذه المكانة الجديدة. وبتحديد أهداف السياسة الخارجية الروسية في تلك الفترة يظهر سيطرة الاتجاه الأول الغربي من خلال مجموعة من السياسات التي اتبعتها روسيا عام 1992 م (وليم نصار، 2008: 29):

1/ الإسراع في الانضمام الى المؤسسات الغربية الاقتصادية والسياسية

2/ التوافق مع الغرب في القضايا ذات الأهمية للطرفين في محاولة لجعل الغرب يتقبل روسيا كدولة صديقة بعد الحرب الباردة باتخاذ مواقف ضد الحلفاء السابقين لروسيا

3/ التعامل مع أوروبا في إطار السياسة الأوروبية لروسيا، وعدم وجود سياسة روسية متميزة تجاه دول شرق أوروبا، ومواصلة عملية سحب القوات الروسية منها

4/ المضي قدما في محادثات نزع السلاح

5/ على مستوى العلاقات الثنائية حظيت الدول الغربية بالاهتمام الأكبر، وكانت أولى الدول التي قام الرئيس يلتسين ووزير خارجيته بزيارتها عقب انهيار الاتحاد السوفيتي في محاولة لجذب المساعدات والاستثمارات الغربية.

وقد عملت روسيا على توثيق علاقاتها مع أوروبا أساسا، واعتبرت بأن أوروبا هي امتدادها الجغرافي والسياسي والاقتصادي الطبيعي للاندماج الدولي بالغرب، في حين لم تتعدى علاقات روسيا بالولايات المتحدة الأمريكية سوى العلاقات الودية السياسية لإنهاء مظاهر الحرب الباردة أساسا، ولم يكن التحرك الدبلوماسي الروسي من أجل إقامة أمن أوروبي جديد والالتزام السلافي سوى خطوة أولى في عملية صياغة سياسة خارجية لروسيا الاتحادية، وعلى هذا النحو تأكد خروج السياسة الخارجية الروسية من خندق التطبيع أو التبعية الى مرحلة جديدة قامت على إعادة ترتيب الأولويات وتضع على قمتها محاولة إحلال التعددية القطبية محل الهيمنة القطب الأوحد الأمريكي على نفس مستوى أهمية إعادة هيكلة الاقتصاد الروسي ليتحول الى اقتصاد حر، ومن خلال التركيز لصالح قيام عالم متعدد الأقطاب جاء التحرك الدبلوماسي الروسي (نبيه الأصفهاني، 2001 : 172)

وبنهاية سنة 1992 م، بدأت تظهر متغيرات وعوامل جديدة دفعت روسيا الى التفكير في تعديل توجهات سياستها الخارجية، تمثلت في (محمد السيد سليم، 2007: 43):

1/ بدأ الرئيس يلتسين يواجه معارضة سياسية قوية لتوجهه الأوروبي – الأطلنطي تمثلت في معارضة الحزب الشيوعي الروسي، والأحزاب القومية، فقد انتقدت هذه الأحزاب سياسية يلتسين الخارجية لأنها أضعف مكانة روسيا وطالبت بإتباع سياسة جديدة قوامها إعادة هيمنة روسيا على الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي (بما فيها دول أوروبا الشرقية)، وحماية الروس المقيمين في تلك الدول، مع أتباع سياسة استقلالية عن الولايات المتحدة العدو الأول لروسيا في نظرهم، كذلك واجه يلتسين معارضة من أحزاب الوسط فقد طالبت تلك الأحزاب بإتباع سياسة متوازنة تأخذ في اعتبارها مصالح روسيا في الشرق وتقوية علاقات روسيا مع الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي والتي اصطلح على تسميتها باسم " الخارج القريب " في الأدبيات الروسية.

2/ أن روسيا بدأت تدرك أن هناك حدودا لمدى رغبة الغرب في ادماجها في حضارته ومساعدتها للخروج من أزمتها، ومع بداية 1993 م بدأ يتضح وهم الاعتماد على الغرب للخروج من الأزمة.

ونتيجة خيبة الأمل من العلاقات مع الغرب، بدأت السياسة الخارجية الروسية تتحول الى الاتجاه الثاني الداعي الى الحفاظ على خصوصية روسيا من خلال علاقات أوثق بآسيا وأوروبا الشرقية وكل الدول التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي مع فتح المجال للاتجاه الثالث الذي يدعو الى اتخاذ سياسة أكثر تشددا في الدفاع عن المصالح القومية الروسية، وتجلى هذا التغيير في السياسة الخارجية الروسية من خلال ضمان السياسة الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية احترام المصالح الروسية، فضلا عن السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الكومنولث (وليم نصار، 2008 : 30)، وهكذا بدأ يلتسين في تغيير توجه السياسة الخارجية الروسية اعتبارا من 1994م، وبدأت تبلور ملامح توجه أوراسي جديد أساس هذا التوجه هو أن روسيا هي دولة أوروبية

– أسيوية (أوراسية)، وبالتالي فان عليها أن توجه سياستها الخارجية نحو هذا العالم، ففي العالم الأوراسي تقع روسيا وتكمن مصالحها، كما أنه من هذا العالم تنبع مصادر التهديد الأساسية للأمن القومي الروسي، من ناحية أخرى فان الغرب لن يقيل روسيا من أزمتها، لأنه حريص على بقاء روسيا دولة ضعيفة لأطول فترة ممكنة والدليل على ذلك أن الغرب لم يقبل ادماج روسيا في مؤسساته وحرص على إهانة روسيا دوليا بإظهارها في موقف الدولة التابعة، والواقع أن هذا الشعور بالإهانة قد عبر عنه يلتسين ذاته حين قال مخاطبا الغرب : " **أن روسيا لا توضع في غرفة الانتظار وأخيرا فانه روسيا ينبغي أن تعمل على التكامل مع دولة الخارج القريب والدول المجاورة مثل ايران وتركيا والصين والهند واليابان** " (محمد السيد سليم، 2007 : 44).

وسعيا لتحقيق قدر أكبر من الاستقلالية في السياسة الخارجية الروسية بدأت روسيا في إعادة ترتيب علاقاتها بدول العالم وبأولويات سياستها الخارجية، فوسعت روسيا دائرة تعاونها مع دول الكومنولث وخاصة مع روسيا البيضاء وأوكرانيا اللتان تعتبرهما من العرق الروسي، وباعتبارهما الشركاء الحقيقيين لروسيا وامتدادها السياسي الفعلي، فقد سعت روسيا الى تفعيل الهياكل القائمة بين دول الكومنولث وتنفيذ الاتفاقات الموقعة بينهم من انشاء الكومنولث، فضلا عن توقيع معاهدة الاتحاد الاقتصادي بين دول الكومنولث في سبتمبر 1993 م التي تقضي بإنشاء منطقة اقتصادية مشتركة تقوم على علاقات السوق، وفي أفريل 1994 م اتفقت دول الكومنولث على إقامة منطقة تجارة حرة كخطوة لإنشاء اتحاد جمركي، وبدا واضحا أن روسيا تحاول الخروج من أزمتها الاقتصادية بالتعاون مع دول الكومنولث وليس عن طريق الغرب (وليم نصار، 2008 : 30).

وسرعان ما تزايدت وتيرة التوجه الأوراسي الجديد مع حلول عام 1994 م فقد بدأت روسيا في تأكيد نفوذها المهيمن على دول الكومنولث – خاصة دول أوروبا الشرقية -، حيث أصدر يلتسين مرسوما يقضي بأن تسعى روسيا الى التأكد من أن دول الكومنولث تتبع سياسة صديقة لروسيا، ووضع قوات روسية في تلك الدول كما بدأت تتبع سياسة الضغط على تلك الدول من خلال التأثير في قدرتها على تصدير النفط، وقد تأكد التحول نحو التوجه الجديد مع تعيين **بريماكوف** وزيرا في السياسة الخارجية نحو التوجه الثاني دلك ان بريما كوف هو احد خبراء السياسة الروسية في الشرق الأوسط واحد اشد انصار التيار الثاني فضلا عن كفاءته الإدارية بالمقارنة بسلفه كوزيريف كما أنه تولى رئاسة الوزراء في سبتمبر 1999 م وفي هدا الاطار بلور ما أصبح يعرف باسم مبدأ بريماكوف في السياسة الخارجية الروسية وتدور ملامح المبدأ حول (محمد السيد سليم، 2007 : 44 – 45) :

1/ انشاء نظام عالمي يقوم على التعددية القطبية واقتراح انشاء تحالف أوراسي بين روسيا والصين والهند كمثلث استراتيجي يوازن القوة الأمريكية وفي هدا الإطار ساهمت روسيا في انشاء منظمة شنغهاي في التعاون

2/ معارضة توسع حلف الأطلنطي في دول الكتلة السوفيتية المنتهية ولكنه وقع مع سكرتير عام الحلف القانون التأسيسي حول العلاقات المتبادلة، وفي ماي 1997 م، والذي نص على انهاء حالة العداء بين روسيا والحلف وعلى مبادئ وآليات للعلاقات بينهما، ولكنه عارض بقوة الغزو الأطلنطي ليوغوسلافيا سنة 1999 م.

3/ الدفاع عن تقوية دور الأمم المتحدة بعدما بدا أن دورها يتوارى لحساب حلف الأطلنطي

ولكن هذه الخطوات التي بدت متعارضة مع مواقف وسياسات الغرب لم تمنع من توثيق علاقاتها مع أوروبا ضمن برامج التعاون من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في أوروبا، فقد حرصت روسيا على مواصلة الاندماج في المؤسسات الغربية، فوقعت اتفاقية تعاون مع الجماعة الغربية في جوان 1994 م من أجل تعزيز الاقتصادية والسياسية والتجارية بين الطرفين، كما انضمت الى مشروع الشراكة من أجل السلام في 22 جوان 1994 م لربط دول وسط وشرق أوروبا ودول الكومنولث بالحلف الأطلنطي.

ثانيا/ السياسة الخارجية الروسية في فترتي حكم الرئيس بوتين

عندما جاء **بوتين** الى السلطة في جانفي 2000 م سعى الى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية، ففي جوان 2000 م، قدم عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية عرفت باسم **مبدأ بوتين**، وفي مقدمة تلك المبادئ التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية، وهي فكرة التي سماها بعض الدارسين بأن الأهداف الداخلية تلغي أهداف السياسة الخارجية الروسية، فبدأ في استراتيجية لإعادة البناء الداخلي والنهوض بالقدرات الشاملة لروسيا، واستعادة مكانة روسيا دوليا وإقليميا، فبعد أن كادت روسيا أن تعلن افلاسها كدولة خلال الأزمة الاقتصادية التي واجهتها في أوت 1998 م شهدت روسيا درجات متزايدة من الانتعاش الاقتصادي، حيث حقق الاقتصاد الروسي معدل نمو بلغ 7 % سنويا منذ عام 2003 م، وفائضا في الميزان التجاري بلغ 140.655 مليار دولار عام 2006 م، كما بلغ احتياطي روسيا من الذهب العملات الصعبة 309.5 مليار دولار في فيفري 2007 م، وأصبح الروبل الروسي منذ صيف 2006 م عملة قابلة للتحويل (نورهان الشيخ، 2007 : ص 47)، ومن ناحية أخرى فان مبدأ بوتين ركز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية، وقد أضاف مبدأ بوتين ثلاثة عناصر جديدة للسياسة الخارجية الروسية أولها : أنه اذا استمر توسيع حلف الأطلنطي شرقا من روسيا من خلال ضم دول شرق أوروبا، فستسعى الى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول، ثانيها أن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية، ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة الأمريكية في عدة قضايا مثل الحد من التسلح وحقوق الانسان وغيرها (محمد السيد سليم، 2007 : 44)، على الرغم من أن سمعة البلاد كانت في أدنى مستوى لها، ولا يحسب لها الغرب أي حساب، وكانت تناضل للحفاظ على مكانتها الدولية كعضو دائم في مجلس الأمن دون أن تتمكن من التأثير في أي من الملفات الدولية والإقليمية المطروحة(ناصر زيدان، 2013 : 196)، فضلا عن ذلك سعت روسيا للاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة، والتوصل إلى تسوية عادلة للمشاكل التي تواجه المنطقة، واعتماد البرغماتية والتعاون في العلاقات مع كومنولث الدول المستقلة **(CIS)**، وإضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية والتأكيد على ضرورة استرداد روسيا المكانة التي افتقدتها منذ قيامها، وحسب رؤية الرئيس بوتين لا بد من وضع خطة إستراتيجية وعقلانية على نحو يتناسب أكثر مع اتجاهات العالم الجديد(مهدي الراوي عبد العزيز،2009 : 165).

كما شهدت فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين ولادة أول استراتيجية لروسيا فيما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وكانت الخطوة الأولى في الرؤية الاستراتيجية الروسية الجديدة تبدأ بتحديد المركز العالمي لروسيا بمعنى موقع روسيا في سلم القوى الدولية، وفق ما تملكه من عناصر قوة، وتنطلق الرؤية الاستراتيجية

لبوتين من أن روسيا الاتحادية لم تعد هي الاتحاد السوفيتي، وبناءا عليه وفي قناعة بوتين كان لزاما حتى تستعيد روسيا الاتحادية مكانتها العالمية أن تقيم بناءا استراتيجيا متكاملا يربط بين التطور الداخلي والتطور الخارجي بقصد الإفلات من قبضة الولايات المتحدة الأمريكية، اذ اعتبر بوتين أن المعوق الرئيسي أمام نهوض روسيا هي

الولايات المتحدة الأمريكية التي تسيطر على النظام الدولي عبر(تامر إبراهيم كامل عبده هاشم، 2014: 193 – 194):

1/ تطهير الداخل الروسي من الجيوب الداعمة للولايات المتحدة الأمريكية

2/ القفز فوق دول الطوق المحيطة بروسيا والمتحالفة مع الولايات المتحدة الى الفضاء الأوراسي وتكوين تحالفات مع الفاعلين الجيوسياسيين على أسس براغماتية.

لقد سعى الرئيس بوتين بالعمل الجاد لاستعادة الدور الذي احتله الاتحاد السوفيتي السابق، بعد مرحلة من الانحسار في الدور الروسي ومحاولة إحياء هذا الدور وما احتله من مكانة الدول الكبرى، وبدت السياسة الروسية بعد توليه سدة الحكم أكثر صلابة، وظهر ذلك من خلال مواقف بلاده في تأييد القانون الدولي والشرعية الدولية، وتوسيع قاعدة الشراكة مع أوروبا، وسعيه الى زيادة روابط التحالف والقوة بين دول الكومنولث، وفي 2005 م صرح أمام المجلس الفدرالي في البرلمان بأن : **" سياسة روسيا الحديثة تقوم على مبادئ التوقعات البراغماتية، وسيادة القانون الدولي.... وفي هذا الوقت من العولمة، فيما تتكون هندسة دولية جديدة، فان الأمم المتحدة تأخذ أهمية جديدة، فهي أكثر المنتديات الدولية تمثيلا وشمولية، وستبقى العمود الفقري للنظام العالمي الجديد "**(وليم نصار، 2008: 43 – 44).

كما أعلن بوتين منذ توليه الرئاسة الروسية عن رغبته في بناء علاقات شراكة مع دول الاتحاد السوفيتي السابق قائمة على المصالح المشتركة، ومستندة على القواسم التاريخية واللغوية، وتشابك المصالح والأعراق، غير أن السياسة الخارجية الروسية مع دول أوروبا الشرقية لم تسر كما أعلن بوتين، فهناك تقارب وعلاقات روسية قوية مع بعض الدول كبيلاروسيا، في حين تعاني بعض العلاقات فتورا مثل علاقاتها مع أوكرانيا، حيث يعتبر البعض أن تعامل روسيا مع تلك الدول على أنها مناطق نفوذ روسية، وأن أي مشروع أجنبي يمس دول الاتحاد السوفيتي سابقا يمثل تحديا مباشرا لها، وهو ما يعد من الأسباب الرئيسية وراء عدم قدرة روسيا حتى الآن على تحسين علاقاتها مع تلك الدول، على الرغم من تشابك المصالح بينها (أحمد سيد حسين، 2015 : 320 – 321)، وسعي روسيا الاتحادية الى إقامة سوق مشتركة وقدرة عسكرية موحدة، واقتصاد مندمج كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي ولكن مع زيادة في الروابط العسكرية، وهي تعتمد بهذا على أن الدول الأقرب الى أوروبا تعتبر دول روسية الأصل وليست مجرد شعوب سلافية كشعوب يوغسلافيا القريبة من الأصل الروسي، ويزيد من اهتمام روسيا في هذه المنطقة، بأن في دولها أقليات روسية كبيرة جدا انتقلت هناك ومع سقوط الاتحاد السوفيتي ظلت هذه الأقليات في تلك الدول، وتحاول روسيا حماية هذه الأقليات في تلك الدول، وحتى في دول البلطيق التي لم ترغب التعاون مع كومنولث الدول المستقلة والتي تحتوي على أعداد كبيرة من الأقليات الروسية، فضلا عن ذلك ترتبط بعض هذه الدول بروابط اثنية وثقافية وحضارية وتاريخية عميقة مع روسيا كروسيا البيضاء وأوكرانيا التي شعوبها من الشعوب الروسية، واعتبرت هذه الشعوب على أنها روسية (وليم نصار، 2008 : 44 – 45).

كما تعاني روسيا في علاقاتها مع أوكرانيا توترا بسبب مسألة أسعار الغاز الذي تصدره روسيا الى أوكرانيا، في خضم الخطوات التي قامت بها أوكرانيا نحو الانضمام الى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلنطي، وحسب وجهة نظر كل من أوكرانيا وجورجيا فان روسيا تحاول فرض سيطرتها على دول المنطقة والتحكم في مستقبلها، فوفقا لسفير جورجيا في القاهرة فان روسيا تسعى لضم تلك المناطق اليها والسيطرة عليها كجورجيا بالنظر لموقعها الاستراتيجي المهم لروسيا باعتبارها أبرز بواباتها نحو الاتحاد الأوروبي، كما ذهب سفير أوكرانيا في القاهرة في نفس الاتجاه، وأعتبر بأن روسيا تستغل الغاز الطبيعي كورقة ضغط للسيطرة على أوكرانيا بجانب رفضها ترسيم الحدود بين الدولتين منعا لانضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي وفقا لقناعة روسيا(أحمد سيد حسين، 2015 : 321)،كما تعتبر روسيا أنها لا تستطيع تحقيق متطلبات الأمن القومي عبر مواجهة شاملة لمحاولات التغلغل الأمريكي والأوروبي في حديقتها الخلفية – منطقة شرق أوروبا – باعتبارها منطقة نفوذها منذ فترة الحرب الباردة بالنظر لحجم الثروات التي تزخر بها، وهو ما يثير مطامع القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي) التي عمدت الى تطويق روسيا والحيلولة دون إعادة ظهورها كقوة إقليمية مهيمنة(نزار إسماعيل الحيالي، 2009، 42)، ولاسيما أنها القوة الوحيدة القادرة على تدمير الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا أن دول أوروبا الشرقية خاضت صراعا طويلا من أجل الانفلات من قبضة روسيا، وكانت تتوق لمن يمد لها يد المساعدة في ظل تاريخ روسي حافل بذكريات مؤلمة في العقل الجمعي لهذه الشعوب(عاطف معتمد عبد الحميد، 2009 :90 – 91)، وهو ما أدى الى اصطفاف دول أوروبا الشرقية ما عدا بيلاروسيا الى جانب الطرف الغربي، فضلا عن تقلص دائرة نفوذها في دول البلطيق الثلاث، وأوكرانيا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي تم تحويل دول أوروبا الشرقية الى خطوط أمامية لحصار روسيا من الغرب.

وللحفاظ على دورها الإقليمي ومكانتها الدولية، أخذت روسيا تعارض توسيع الحلف الأطلنطي لضم دول كانت في السابق من ضمن حلفائها في حلف وارسو خصوصا دول أوروبا الشرقية، أو من ضمن الدول التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي خصوصا بعد انضمام وارسو سنة 1993 م لتصبح أول عاصمة شيوعية تنقلب على موسكو، وقد مثل ذلك ضربة موجعة لروسيا التي تلقت وعودا من الحلف بعدم ضم أية دولة سابقة في حلف وارسو الى عضويته، وانضمام التشيك وبولندا والمجر سنة 1997 م، واستمر الأمر سنة 2002 م بضم أربع دول من شرق أوروبا وهي : رومانيا وبلغاريا وسلوفاكيا وسلوفينيا إضافة الى دول البلطيق الثلاث : أستونيا ولاتفيا وليتوانيا، وفي عام 2004 م ومنذ الثورة البرتقالية المدعومة من الغرب، ازداد الحلف تقاربا مع أوكرانيا والتحضير لضمها الى عضويته، وعلى الرغم من أن الحلف لم يقدم العضوية لأوكرانيا لحساسية علاقتها بروسيا، فانه لم يضع فرصة أخرى بإجراء مناورات عسكرية منتظمة مع الجيش الأوكراني غير بعيد عن القاعدة العسكرية التي تؤجرها أوكرانيا في ميناء سيفاستبول في شبه جزيرة القرم للأسطول الروسي(عاطف معتمد عبد الحميد، 2009 : 94 – 95).

كما وافقت روسيا على ارسال مندوبين من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمراقبة الأوضاع في مولدافيا رغم أن هذه المنطقة تقع تحت مناطق نفوذها الإقليمي، وذلك للتعبير عن احترامها للقانون الدولي والتزامها بمبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كما عملت على تقوية روابط الدفاع والأمن ضمن كومنولث الدول المستقلة، واحتفظت لهذا الغرض بقواعد عسكرية في جورجيا ومولدافيا(وليم نصار، 2008 : 45)، وتعتبر منظمة الأمن الجماعي من أبرز أطر التعاون بين روسيا وبعض تلك الدول، حيث أنها تحالف عسكري سياسي يضم روسيا، بيلاروسيا (روسيا البيضاء) وبعض دول أسيا الوسطى، وقد وقعت في ماي 1992 م،

وظلت لسنوات غير مفعلة حتى تولى الرئيس بوتين السلطة عام 2000 م، وبدأ باتخاذ خطوات جادة نحو تفعيل التعاون الاستراتيجي بين أعضائها، وتحويلها الى منظمة ذات أطر مؤسسية واضحة ودور أمني فاعل في منطقة أوروبا الشرقية، وفي أكتوبر 2007 م تم التوقيع على بروتوكول يتضمن آلية تقديم المساعدات العسكرية التقنية للدول الأعضاء في حال ظهور تهديد بالعدوان عليها، أو في حال العدوان الفعلي عليها، كما تم الاتفاق على اجراء مناورات عسكرية مشتركة للتدريب على تقديم مثل هذه المساعدات أثناء وقوع العدوان(أحمد سيد حسين، 2015 : 322).

و تعد منطقة أوروبا الشرقية أولى مناطق التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية لما تكتسبه من أهمية جيواستراتيجية لكليهما، فقد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية الى إقامة نظام دفاع مضاد للصواريخ الباليستية في بولندا، وفي جمهورية التشيك يتمثل في إقامة محطة رادارية، وتتذرع واشنطن بأن " **مثل هذا النظام سيحميها وحلفاؤها الأوروبيين من تهديد الصواريخ الإيرانية، وسيحرم طهران من فرصة التمتع بسياسة المساومة، وسيردع انتشار الصواريخ دون أن يكون موجها ضد روسيا الاتحادية لأنه لا يحمي واشنطن ولا حلفاؤها من إمكانية الضربة الثانية** "(نزار إسماعيل الحيالي،،: 47)، إلا أن موسكو تعتبر أن المبادرة تغذي الإحساس بضعف روسيا، وتؤكد رغبة واشنطن استغلال المخاوف البولندية والتشيكية من الجار الروسي من أجل تحويل اقليمهما الى مواقع متقدمة عسكرية، وبالمقابل أطلقت الإدارة الأمريكية حملة واسعة لنشر الديمقراطية من أجل اثارة وزعزعة نظام الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو، وكذلك بغية كسر الروابط بين موسكو وبأخر ديكتاتورية حقيقية في قلب أوروبا حسب وزيرة الأمريكية السابقة كوندليزارايس، بحيث صوت الكونغرس الأمريكي عام 2004 م على قانون نشر الديمقراطية في بيلاروسيا بالشكل الذي يخول الإدارة الأمريكية مساندة التشكيلات السياسية المعارضة الموالية للغرب في بيلاروسيا وتمويلها، إلا أن العلاقات بين روسيا وبيلاروسيا هي علاقات متينة على الرغم من حساسية التنافس بين شخصي الرئيس فلاديمير بوتين البراغماتي ولوكاشينكو العقائدي، اذ يسعى كلاهما على ترسيخ شخصيته الكاريزمية، وقد ساند الرئيس بوتين بيلاروسيا من خلال زيادة عقد القمم في سبيل توحيد البلدين، ووقع العديد من اتفاقيات التعاون التقنية – العسكرية، ونظما المناورات المشتركة، فيما أكد رئيس بيلاروسيا على ضرورة تعزيز العلاقات مع موسكو مشيرا الى أن بلاده لا تعتزم المساومة على علاقاتها مع روسيا مشيرا الى أن أي محاولات لتحسين العلاقات مع الغرب لن تكون على حساب الروابط مع موسكو(نزار إسماعيل الحيالي، عبد الحميد العيد الموساوي،2009: 50).

وعلى العموم فقد شهدت العلاقات ما بين روسيا الاتحادية ودول أوروبا الشرقية عدة توترات، بسبب قضية الدرع المضادة للصواريخ، وعلى إثرها أثيرت جملة من التساؤلات حول علاقة روسيا بحلفائها السابقين، ورؤية موسكو لمستقبل هذه العلاقة وفي ثلاثة أبعاد أساسية (نورهان الشيخ، أكتوبر 2009: 152):

أولا : القبول بأن هذه الدول أصبحت جزءا من المنظومة الغربية وتحت المظلة الغربية، وتحت المظلة الأوروبية – الأمريكية، فليس في أولويات روسيا استعادة قبضتها المباشرة على المنطقة، فروسيا تعي تماما أن هذه الدول أصبحت عضوا في حلف شمال الأطلنطي في عام 1999 م، وفي الاتحاد الأوروبي عام 2004 م، وكل من بلغاريا ورومانيا في عام 2004 وعام 2007 م على التوالي، أي أنها أصبحت ضمن المنظومة الأوروبية اقتصاديا والأمريكية أمنيا، وأي محاولة من جانب روسيا لاستعادة الهيمنة المباشرة عليها تعني الصدام المباشر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وهو ما لا يمكن أن تقدم عليه روسيا بالنظر لمصالحها مع الطرفين،

وأولوياتها في السياسة الخارجية والتي تقوم على درء العدوان حماية لأمنها ومصالحها، وليس البدء به والتوغل في صراعات لا طائل منها.

ثانيا: التركيز على العلاقات الثنائية مع كل دولة على حدة، فلم يعد في الأولويات الروسية للتعامل مع هذه الدول من منظور إقليمي ومن منطلق سياسة موحدة لها جميعا، وإنما يتم التعامل مع كل دولة انطلاقا من محددات العلاقات الثنائية معها.

ثالثا: الحفاظ على المصالح الروسية في المنطقة، فروسيا تتعامل مع المنطقة من منظور براغماتي يقوم على الحفاظ على مصالحها في المنطقة، وتعزيز المصالح والمكاسب المشتركة في مجالات متنوعة، أهمها:

أ – ضمان أمن روسيا لأن الأمن القومي الروسي يرتبط عضويا بمنطقة أوروبا الشرقية

ب – تطوير التعاون في مجال الطاقة، فروسيا وقبلها الاتحاد السوفيتي يمد دول أوروبا الشرقية بأكثر من ثلثي استهلاكها من النفط و80% من وارداتها منه، وبأسعار تقل كثيرا عن مثيلتها في السوق العالمية، بأسعار أقل من سعر السوق لأسباب أيديولوجية وعقائدية.

ولكن بوتين عمل على التخلص من هذا العبء وعدل الاتفاقيات مع دول أوروبا الشرقية المتعلقة بتزويدها بالطاقة من روسيا، وأصبح يتقاضى أسعارا متقاربة من الأسعار المتداولة في هذه الدول، حتى مع أوكرانيا التي يحتاج اليها لتمرير أنابيب الغاز الى أوروبا، واضطر الى قطع الامداد عنها في الأول من جانفي 2006 م بسبب الخلاف في الأسعار على الرغم من أن أوكرانيا التي تعتبر من أكبر مستوردي الغاز الروسي، كما أن قسما كبيرا من الغاز الروسي لا يزال يمر عبر شبكة الأنابيب الأوكرانية الى دول الاتحاد الأوروبي، وترتبط مشكلة الغاز بين روسيا وأوكرانيا بمحاولات روسية حثيثة على مدى سنوات تتعلق برغبة موسكو في شراء شبكة أنابيب نقل الغاز الأوكرانية، ولكن الرئيس الأوكراني أبلغ الجانب الروسي بأن أقصى ما يمكن أن يقدمه في هذا الموضوع هو تأجير هذه الشبكة لسنوات معينة لروسيا، وبالمقابل استخدم بوتين هذه المواد الأولية كأداة ضغط سياسية تجاه هذه الدول، وبشكل خاص ضد تلك الدول التي حاولت التقرب من الغرب خوفا من النفوذ الروسي خصوصا بعد اطلاق، برنامج الاتحاد الأوروبي " الشراكة الشرقية " الذي أقر في قمة الاتحاد الأوروبي في براغ عام 2009 م حفيظة موسكو خاصة أن هذا البرنامج يضم أوكرانيا وبيلاروسيا وجورجيا إضافة الى أذربيجان وأرمينيا،، كما حاول بالمقابل التحرر من ضغوط أوكرانيا من خلال بناء خطوط لنقل الغاز عبر بحر البلطيق يصل الى هولندا وألمانيا وفرنسا والدانمارك، وخط أخر يمر عبر البحر الأسود يصل الى مرفأ فارنا البلغاري ثم الى إيطاليا والنمسا للتخلص كذلك من ضغط أوكرانيا وتركيا بتكلفة قدرت بـ 14 مليار دولار أمريكي(ناصر زيدان،2013 : 201).

وقد استمرت هذه الضغوط الروسية على أوكرانيا الى دفع كييف ارجاء توقيعها على اتفاقية الشراكة الانتسابية مع الأوروبيين، وأقر رئيس الوزراء الأوكراني في ذلك الوقت ميكولا أزاروف بأن روسيا حثت بلاده على ارجاء توقيع هذه الاتفاقية، وانتهي الأمر بإعلان فيكتور ايانوكوفيتش في نوفمبر 2013 م أنه لن يوقع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بعد أكثر من ست سنوات من المفاوضات في اطار الشراكة الشرقية مع أوروبا (وهي شراكة موجهة الى بيلاروسيا ومولدافيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان)(ماتيلد غوانيك، 2015 : 197)، مما أدى ببروكسل الى انتقاد ما سمته الضغوط الروسية على أوكرانيا، بالمقابل أعلن الرئيس الروسي

أن " عقد أوكرانيا للاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي يشكل تهديدا كبيرا للاقتصاد الروسي "(هاني شادي، جانفي 2014 :109 – 111)، وهو ما أدى بروسيا بوتين لاتفاقها مع الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتس في 17 ديسمبر 2013 م على استثمار 15 مليار دولار في سندات مالية أوكرانية، وتخفيض أسعار الغاز الطبيعي المبيع الى أوكرانيا بنحو 30 % وتسوية العراقيل أمام التبادل التجاري بين البلدين وتنشيط التعاون العسكري مع أوكرانيا، فضلا عن مشاريع مشتركة للتعاون العسكري فكثير من المعدات الدفاعية الروسية كانت تنتج بشكل مشترك مع أوكرانيا خاصة ان مجمل عناصر الدرع الصاروخية النووية للاتحاد السوفيتي السابق كانت قد صنعت في أوكرانيا، كما أن مؤسسات صناعة السلاح الأوكرانية بدورها ستحصل على حجوزات عسكرية روسية بقيمة ثلاثة مليارات دولار.

بالمقابل تحاول روسيا على مدى سنتي 2013/ 2014 م ضم أوكرانيا الى الاتحاد الجمركي الذي يضم بيلاروسيا وكازاخستان بجانب روسيا، ويقف الرئيس بوتين بقوة وراء هذا الاتحاد الجمركي أحد أسس تشكيل ما يسمى بالاتحاد الأوروبي – الأسيوي (الاتحاد الأوراسي) في الفضاء السوفيتي السابق بزعامة روسيا بهدف مواجهة التكتلات الغربية الأوروبية واستعادة الهيمنة الروسية على الفضاء السوفيتي السابق (هاني شادي، جانفي 2014 : 109 – 111)، والذي أطلقه بوتين في الواقع عام 2010 م مشروعه للاتحاد الجمركي بين البلدان الأعضاء في الجماعة الدول المستقلة كرد فعل على انشاء الشراكة الشرقية، وترويجه قبلها لمشروع الاتحاد الأوراسي سنة 2009 م، رؤية بوتين تتلخص تتمثل في مشروع طرحته روسيا يتحدث عن أوروبا الكبرى أو الكبيرة التي تتكون من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوراسي الجديد الذي تدخل فيه روسيا وأوكرانيا ومالدوفيا وجورجيا وبيلاروسيا بالإضافة الى تركيا وأذربيجان وكازاخستان وأرمينيا وباقي دول أسيا الوسطى ومن المفروض أن تلعب روسيا دور قيادي باعتبارها دولة كبرى، كما دعا بوتين مطلع عام 2012 م الى السير على طريق انشاء الفضاء الاقتصادي والإنساني الموحد من المحيط الأطلسي حتى المحيط الهادي بصفته فضاء يسميه الخبراء الروس اتحاد أوروبا سيسمح بترسيخ إمكانات وقدرات روسيا كدولة كبرى تفضل التمسك بمبدأ السيادة الكاملة على خلفية رفضها معايير الاتحاد الأوروبي التي تراها تدخلا في شؤونها الداخلية لغيرها من دول الفضاء السوفيتي السابق، ولكن هذه الرؤية لديها عدة مشاكل منها أن الاتحاد الأوراسي غير موجود في الواقع العملي.

لقد مثلت الأزمة الأوكرانية بوضوح الصراع بين روسيا والاتحاد الأوروبي في الفضاء الأوراسي وباتت أوكرانيا احدى معضلات العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي وتجلى ذلك بوضوح أثناء الأزمة الأوكرانية التي ظهرت من جديد مصحوبة بصراع روسي – أوروبي من خلال ظهور حركة احتجاجية تجدرت بعد القمع العنيف تمارسه بوليس القمع الشغب الأوكراني وفي نهاية نوفمبر التحق مختلف زعماء المعارضة بالتظاهرات ولكن من دون أن يسيطروا عليها، أما المطلب الأساسي فهو رحيل ايانوكوفيش وإنهاء الفساد، وبدأ التوتر يتصاعد تدريجيا لاسيما بعد تبني قوانين في مطلع جانفي 2014 م اعتبرت معادية للديمقراطية وصولا الى تبادل اطلاق النار، وانتهت القضية برحيل فيكتور ايانوكوفيتش الى روسيا وتشكيل حكومة مؤقتة، الفرق الكبير مع عام 2004 م هو التحول من أزمة سياسية داخلية الى إعادة تقطيع للبلاد، مع ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، وكثير من المحللين أشاروا بهذا الصدد الى تنفيذ موسكو لأجندة أطالت القيادة التفكير فيها وبدأتها منذ الحرب الروسية الجورجية، حيث طالما اعتبرت شبه جزيرة القرم أعطيت لأوكرانيا خطأ سنة 1954 م وبالتالي فهي روسية في الأصل، ووفقا للخبير العسكري ايغور سيميفولوف " فان السلطات الروسية أبدت الكثير من

الانتهازية عندما اغتنمت التشويش الداخلي الأوكراني لتحريض سكان هم في غالبيتهم ناطقون بالروسية في إقليم تملك روسيا فيه قاعدة بحرية عاملة احتفظت بها منذ عام 1991 م بعدما دفعت لذلك ثمنا باهظا "(ماتيلد غوانيك، 2015 : 199)

وكانت روسيا تأمل في أن يشن فيكتور ايانوكوفيتش عملية عسكرية في كييف في 23 فيفري 2014 م ليعيد الهدوء الى العاصمة لكن الأمور لم تسر على النحو المتوقع، وتم حشد القوات الروسية قريبا من الحدود في تومار في حين أن عسكريين من دون شارات كانوا يطوقون شبه الجزيرة، وعلى الرغم من معارضة التتار الذين يمثلون 12 % من السكان فان برلمان الولاية ذات الاستقلال الذاتي صوت على تنظيم استفتاء في 16 مارس 2014 م على إعادة ربط شبه الجزيرة بروسيا (أكثر من 96 %) أما السلطات المركزية في كييف فإنها استاءت لكنها لم تقم بأي رد فعل (ماتيلد غوانيك، 2015 : 199).

لقد مثلت منطقة أوروبا الشرقية دوما أهمية خاصة للأمن القومي الروسي فهي بمثابة البوابة التي عبر من خلالها الغزاة الى روسيا على مر العصور، ورغم التقدم في التكنولوجيا العسكرية ووجود الصواريخ عابرة القارات لم تفقد أوروبا الشرقية أهميتها كمنطقة عازلة بين الاتحاد السوفيتي السابق وروسيا حاليا وأي محاولة للعدوان عليها، ومن هنا كانت أهميتها بالنسبة لروسيا ومن تم السعي للسيطرة وبسط نفوذها عليها، ليس فقط كخط دفاع أول ضد أي عدوان من غرب أوروبا ولكن للحيلولة دون تفجر النزاعات الاثنية أو الدينية أو القومية في هذه المنطقة وفي هذا الاطار حرص الاتحاد السوفيتي على بسط هيمنته على منطقة أوروبا الشرقية.

ثالثا / السياسة الخارجية الروسية في فترة حكم الرئيس ميدفيدف

لم تشهد السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس ديمتري ميدفيدف منذ توليه الحكم في مارس 2008 م تغييرات جوهرية، بل ارتكزت بشكل كبير على بناء علاقات طيبة مع الجميع، ولا تسعى الى المواجهة مع أي طرف لكنها لن تصمت حيال أي تهديد لمصالحها القومية، فضلا أن مغادرة بوتين موقع الرئاسة لا يعني مغادرته موقع التأثير في السياسة الروسية سواءا على المستوى الداخلي أو الخارجي، فبوتين يترأس الحكومة ويسيطر حزبه (روسيا الموحدة) على البرلمان وهو ما يجعله يحافظ على دور مؤثر في صنع السياسة الخارجية من خلال السلطة التنفيذية (الحكومة) أو من خلال البرلمان الذي يمتلك حق حجب الثقة عن الرئيس اذا تطلب الأمر ذلك.

لقد حدد الرئيس الروسي ميدفيدف السياسة الخارجية الروسية في خمس نقاط أساسية سميت بمبدأ ميدفيدف (صفاء حسين علي، : 335 – 336) :

1/ تعترف روسيا بأولوية المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي تحدد العلاقات بين الشعوب المتحضرة، وستعمل روسيا على بناء علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى وفقا لمبادئ القانون الدولي، من خلال مواصلة العمل كدولة منفتحة على الحوار والتعاون مع المجتمع الدولي، على أن تستند الى مبادئ القانون الدولي وقواعده وتعزيز دور الأمم المتحدة.

2/ يجب أن يكون العالم متعدد الأقطاب، فلا يمكن القبول بنظام أحادي القطبية تكون فيه عملية اتخاذ جميع القرارات الدولية بيد دولة عظمى واحدة كالولايات المتحدة الأمريكية مما يعمل على زعزعة

الاستقرار العالمي ويهدد بنشوب الصراعات الدولية، الشراكة مع دول العالم في بناء نظام عالمي ديمقراطي من أجل حل المشاكل الاقتصادية وغيرها من المخاطر العالمية كالاحتباس الحراري والتغيرات المناخية والهجرة غير الشرعية والإرهاب الدولي (أحمد سيد حسين، 2015: 377).

3/ تعميق العلاقات السلمية والودية مع جميع الدول وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وأكبر عدد من الدول الأخرى من خلال التأكيد على أن روسيا دولة محبة للسلام، ولا تسعى للدخول في مواجهة مع أي بلد، كما أنه ليس لدى روسيا أية نية في عزل نفسها، بحيث تسعى لإقامة علاقات ودية مع أوربا والولايات المتحدة الامريكية وأكبر عدد ممكن من الدول الأخرى.

4/ إعطاء الأولوية لحماية أرواح الشعب الروسي وكرامته، وإعطائها الأولوية لها في القرارات الخارجية، وحماية مصالح رجال الأعمال في الخارج بنفس القدر الذي تدافع به عن مصالح روسيا في الداخل، والتكفل بالرد على أي أعمال عدوانية ترتكب ضد مصالح روسيا أو مصالح رعاياها.

5/ إعطاء أهمية لدول الجوار الروسي التي سماها ميدفيدف ببلدان صديقة وجارات حميمة ستولي لها روسيا أهمية بالغة من خلال توثيق وتعميق وإقامة علاقات ودية معها، مع ضرورة القيام بدور نشط في ترسيخ العلاقات مع رابطة الدول المستقلة لاعتبارات الموقع الجغرافي وتشابك المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وختم ميدفيدف خطابه قائلا: **" هذه المبادئ التي سأتابعها في تطبيق سياستنا الخارجية، أما بالنسبة الى المستقبل فانه لا يتوقف علينا وحسب يل على شركائنا وأصدقائنا في المجتمع الدولي والخيار متاح أمامهم "**(http//www.internatinal studiesbridges.blogsport.com, 2012)

من خلال ما تقدم يتبين لنا بأن السياسة الخارجية الروسية أضحت تعتمد على مجموعة من المبادئ العامة التي وضعها الرئيس الروسي ديميتري ميدفيدف يبين فيه التزام روسيا الاتحادية بمبادئ القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار مع الدول الأخرى، كما توضح أيضا الرفض الروسي لنظام الأحادي القطبية في ظل الهيمنة الأمريكية على الرغم من السعي الى بناء علاقات تعاونية – ودية معها ومع الدول الأوروبية، فضلا عن السعي الى حماية مصالح الروس أينما وجدوا خصوصا في دول أوروبا الشرقية بالنظر لخصوصية العلاقة منذ الحرب الباردة، مع حق روسيا بالتدخل العسكري في هذه الدول اذا ما شكل ذلك تهديدا للأمن القومي الروسي.

أن سياسات ديمتري ميدفيديف ترمي بشكل أساسي الى تعزيز قوة روسيا في توازنات القوى الدولية، مع محاربتهما لأية محاولة في التدخل في الشؤون الداخلية لها، مع سعيهما لتطوير العلاقات مع الصين والجوار الأسيوي وصولاً الى الهند، التي تتمتع بعلاقات تاريخية مع موسكو، تعود لأيام الاتحاد السوفيتي، لكن سياستهما تكون حساسة وذات بعد عنيف تجاه المحاولات الرامية الى ضم مناطق النفوذ الروسية الى الحلف الأطلنطي كجورجيا وأوكرانيا، ولعل مواجهتها مع جورجيا في أوت 2008 م المثال الأبرز لذلك بعد أن استجابت جورجيا لإغراءات الغرب في تحدي روسيا والمساس بالأمن القومي الروسي (حميد حمد السعدون، 2009 :ص 3).

بعد صعود ميدفيدف كرئيس لروسيا في عام 2008 م أثبت اهتماما نشطا من خلال تأسيس اطار جديد للسياسة الأمنية من خلال إصدار مجموعة من الوثائق الأمنية المصادق عليها، وذلك بتقديم إصلاح عسكري وتحديث القوات المسلحة الروسية خاصة بعد الحرب الجورجية في أوت 2008 م ومن بين أولويات السياسات

الأمنية في عهد ميدفيدف، وفي جويلية 2008 م أطلقت لأول مرة وثيقة أمنية تتضمن مفهوم السياسة الخارجية، وبعد فترة من ذلك وحدوث النزاع الجورجي-الروسي في أوت من نفس العام قدم ميدفيدف مبادرة أمنية في شكل بيان بشأن المبادئ الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة التي تضمنت سياسة حول الطاقة وإستراتيجية محددة لمنطقة القطب الشمالي، ويتركز عموما مفهوم السياسة الخارجية على طبعة جديدة تتضمن واقع روسيا على الساحة الدولية وكيفية تعاملها للأمن مع العلاقات الأورو-أطلنطية من جهة، كما ترجح التعامل مع الجهات الشرقية وكذا التركيز على أمن المنشآت، كما جاء في اطار مبدأ ميدفيدف.

وفي ماي 2009 م وقع الرئيس الروسي **ميدفيدف** مرسوما بالموافقة على استراتيجية الأمن القومي للاتحاد الروسي حتى عام 2020 م (Mercel de hass, 2010p 86)، نشر الكرملين هذه الاستراتيجية في 13 ماي 2009م وثيقة تتضمن استبدال مفاهيم الأمن الوطني، الأولويات، التهديدات وضمان الأمن الوطني في مجال الأمن العسكري، الرفاه، الدفاع،الضمان الاجتماعي، الاقتصادي للمواطنين، العلوم والتكنولوجيا، الرعاية والصحة، التعليم والبيئة، حيث أن هذه الوثيقة الأمنية كانت شاملة لما يتعلق بالأمن الروسي حتى عام، 2020 م وقد أقر الرئيس **مدفيدف** هذه الوثيقة البعيدة المدى بسبب التغيرات الجوهرية التي يشهدها العالم، والذي لم يعد يلتزم بقواعد القانون الدولي المتعارف عليها، بالإضافة إلى المخاطر الجديدة لذا فالإستراتيجية الجديدة تتميز بالشمولية وتأخذ بعين الاعتبار الظواهر الاجتماعية التي لها علاقة بالأمن القومي الروسي كقضايا الطاقة، تأمين الحاجات الاجتماعية والصحية للسكان.

كما سعى ميدفيدف منذ توليه الرئاسة نحو تحسين العلاقات الروسية – الأمريكية، وان زادت بشكل ملحوظ بعد تولي باراك أوباما الرئاسة الأمريكية، وبعتبر توقيع معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية (ستارت)، وانضمام روسيا الى منظمة التجارة العالمية من بين الإنجازات البارزة في عهد ميدفيدف، بيد أن العلاقات الروسية – الأمريكية لم تتحسن بشكل كلي لأن القضية الأكثر أهمية وحساسية، وهي نشر الدرع الصاروخية الأمريكية في أوروبا ظلت عالقة، وهو ما أدى بالرئيس ميدفيدف الى الإعلان أن روسيا ستنشر صواريخ إسكندر التكتيكية في كالينينجراد، الجيب الروسي الذي تحيط به دول أوروبية، **" اذا لم تتخل الولايات المتحدة عن نشر الدرع الصاروخية في أوروبا، ولم يتوصل البلدان الى اتفاق بهذا الشأن "** (نورهان الشيخ، 2009 : 171)، وذلك بهدف تحييد عناصر المنظومة الأمريكية المضادة للصواريخ في أوروبا، ولا تزال هذه القضية تحتل قمة أولويات مباحثات روسيا، ليس فقط مع بولندا والتشيك، ولكن بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية أيضا دون أي مؤشرات لتسوية مقبولة للجانب الروسي.

وقد شغلت عبارة " من يحكم روسيا " الرأي العام الدولي قبل الروسي، حيث أن معظم التحليلات تكهنت بأن بوتين سيكون الحاكم الفعلي لروسيا وأن منصب رئيس الوزراء ما هو إلا وسيلة كي يستمر في قيادة البلاد، ويمكن الوقوف عند مجموعة من المحطات الهامة التي يمكن من خلالها شكل ادارة ميدفيدف السياسة الخارجية الروسية في فترة ولايته، وخصوصا العام الأول من حكمه:

1/ الحرب الروسية – الجورجية عام 2008 م :

تعتبر الحرب التي وقعت بين روسيا وجورجيا في أوت 2008 م أبرز الأحداث التي شهدها عهده، حيث تدخلت روسيا عسكريا لصد الهجوم الجورجي على أوسيتيا الجنوبية وحمايتها بناء على طلب الأخيرة ومن تم أبخازيا ردا على الهجوم العسكري الذي شنته جورجيا على تسخينفالي عاصمة أوسيتيا الجنوبية الذي أدى

الى مقتل عدد من الجنود والضباط الروس من قوات حفظ السلام المشتركة المتمركزة في تلك المنطقة، وتتحصل أهمية تلك الحرب في عدة نقاط أولها أنها جاءت كخطوة جريئة ومفاجئة من جانب ساكشفيلي رئيس جورجيا آنذاك حيث اعتبرها البعض محاولة منه لجس نبض الرئيس الروسي الجديد، وثانيها أن الولايات المتحدة الأمريكية ساندت حليفتها جورجيا من البداية، وان كانت قد تخلت عنها في النهاية ودعمتها بكل قوة رغم أنه منذ تولي ميدفيدف السلطة وهو يسعى الى تحسين العلاقات مع الغرب، وهو ما فسره البعض بأنها محاولة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لاختبار القيادة الروسية والتعرف الى الرئيس الفعلي للبلاد من خلال رد الفعل حيال تلك الأزمة، وثالثها أن اختيار موعد الهجوم في الوقت الذي كان فيه رئيس الوزراء بوتين في بكين بغية قياس قوة ميدفيدف بدون بوتين، وعلى كل حال فان رد الفعل الروسي زاد من شعبية ميدفيدف، وعلى الرغم من أنه قد أدى الى تراجع شديد في العلاقة مع الغرب (أحمد سيد حسين، 2015 : 382)، فقد أكد أن روسيا لا تزال قوة سياسية عظمى، ويشير المتخصصون الى أن المواجهة الروسية – الجورجية التي اندلعت في أعقاب القصف الذي قامت به جورجيا لأوسيتيا الجنوبية في أوت 2008 م لم تكن مجرد أزمة إقليمية بين دولتي جوار، وإنما كانت في حقيقتها مواجهة بين روسيا الاتحادية الساعية لاستعادة نفوذها السابق، والولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول اجتذاب حلفاء لها في المنطقة بما يمكنها من تطويق روسيا، ولم يكن اعتداء جورجيا على أوسيتيا الجنوبية اعتداء على المواطنين الروس بها فقط وإنما أيضا اعتداء على قوات حفظ السلام الروسية بالإقليم بما استدعى المواجهة العسكرية بين الطرفين دفاعا عن قوات حفظ السلام الروسية، وهيبة ومكانة مؤسستها العسكرية وهيبة الدولة الروسية في حد ذاتها، كما أن تلك المواجهة العسكرية الروسية – الجورجية جاءت تأديبا للرئيس الجورجي أنداك ساكشفيلي لتحديه السافر لروسيا، إلا أن طبيعة الرد الروسي شكلت مفاجأة لكل الأطراف الفاعلة في الأزمة بشكل جعلهم عاجزين عن القيام بأي فعل مناهض، وهو ما أدى بالأمين العام لحلف شمال الأطلنطي يا بدي هوب شيفر أنداك للقول بأن الحلف لا يمتلك أي صلاحيات للتدخل في جورجيا، وهو ما أعتبر رسالة واضحة لعدة جهات وفي مقدمتها جورجيا وبولندا وأوكرانيا ودول البلطيق (تامر إبراهيم كامل عبده هاشم، 2014 : 194)، إلا أن هذا لم يمنع ميدفيدف من اتباع سبيل الحوار مع الغرب حول تلك الأزمة التي انتهت خلال خمسة أيام بهزيمة جورجيا وحصوله على تأييد الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية لموقف روسيا ضد جورجيا في عملية أطلق عليها **" اجبار جورجيا على السلام "**(أحمد سيد حسين، 2015 : 383)

ويشير بعض المحللين الى أن السياسة الخارجية الروسية في دول الاتحاد السوفيتي السابق قد تعدت مرحلة المطالبة بعالم متعدد الأقطاب، عندما تقدمت روسيا بدباباتها نحو أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا لتأكيد حق روسيا بأن تصنع دولا من خلال الاعتراف بالجمهوريات المنفصلة، وعقب الحرب مع جورجيا تقدمت روسيا باقتراحات لتعديل القواعد الأساسية للدبلوماسية الدولية من أجل الاعتراف بمصالحها في بلاد معينة لا ترحب أبدا بتدخل حلف شمال الأطلنطي فيها (حنان إبراهيم الطائي، 2016: 142).

2/الأزمة المالية العالمية:

صرح الرئيس الروسي ديمتري ميدفيدف بأن الأزمات التي تعصف بالعالم في عام 2008 م في مقدمتها الأزمة المالية وارتفاع أسعار الموارد الطبيعية والغذائية، إضافة إلى الكوارث العالمية يرجع إلى السياسة المالية العدوانية التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية، وأكد أن روسيا هي لاعب أساسي يدرك مسؤولياته وأن دورها في الاقتصاد العالمي ليس قائما بالدرجة الأولى على أطماع إمبريالية، وبالمقابل استطاعت روسيا في عهد ميدفيدف

تجاوز الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم نهاية عام 2008 م، وان كان البعض يرجع قدرة الاقتصاد الروسي على الصمود الى احتياطي الطوارئ الذي أسسه بوتين خلال رئاسته للبلاد، ولكن على أية حال فان إدارة الأزمة من جانب القيادة الروسية كانت حكيمة، حيث استطاعت تجاوز الأزمة دون تخبط الاقتصاد كما حدث في الحكومة غيرها من الدول الكبرى وتمكنت من الحفاظ على سعر صرف الروبل خلال الأزمة وواصلت تنفيذ برامجها الاجتماعية دون أن يتأثر الدعم والضمانات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة لمواطنيها (أحمد سيد حسين، 2015 : 383 – 384).

وخلاصة القول فان روسيا ميدفيدف اختلفت بعض الشيء في نهجها السياسي عن روسيا بوتين، على أن ذلك لم يكن في النهج السياسي العام، وإنما في الفكر الشخصي والنظرة الذاتية تجاه بعض القضايا، بينما كان بوتين متشددا بعض الشيء تجاه عدد من القضايا السياسية والعسكرية، خصوصا تلك التي تمس الأمن القومي الروسي ومصالح روسيا القومية، نجد أن ميدفيدف يتعامل مع ذلك الوضع بشيء من الليونة السياسية أو البرغماتية، وبينما عرف بوتين بالرجل الذي انتشل روسيا التي كانت تعيش حالة من الانهيار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والمحاولات الانفصالية لبعض الجمهوريات التابعة لروسيا الاتحادية بسياساته المتشددة تجاه القومية الروسية ومكانة روسيا العالمية وشخصيتها التاريخية نجد ميدفيدف يتعامل مع الوضع بشيء من الليونة والتجاوب مع وجهات النظر الغربية، وهو ما يشير الى ثلاثة أمور مهمة على صعيد السياسة الخارجية (أحمد سيد حسين، 2015 : 386 – 387):

1/ أشارت الممارسة الفعلية ومتابعة المشهد الروسي خلال السنوات الأربع الى أنه كان هناك توافق بين قطبي القيادة – رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء – على أنه يهتم الأول بقضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية وتمثيل روسيا في المحافل الدولية، في حين يهتم الثاني بتسيير أمور الحكومة في القضايا الداخلية.

2/ رغم بعض الشكوك في قدرة ميدفيدف على الخروج من جلبات بوتين، إلا أن الواقع أكد عكس ذلك، فالسياسة الخارجية اختلفت في بعض جوانبها عما كانت عليه في عهد بوتين، وهو ما ينفي فرضية أن بوتين قد اختار ميدفيدف لأنه رجل تسهل السيطرة عليه، ومن تم تبقى الأمور تحت سيطرته ويظل الامر الناهي من خلف الستار.

3/ تأكيد قدرة بوتين في التعامل مع مكانه الراهن كرئيس للوزراء وليس رئيس الدولة، بمعنى قدرته على عدم التدخل المباشر في الصلاحيات الممنوحة له وتلك الممنوحة لميدفيدف على الرغم من ان الجميع يعلم قدرته – أي بوتين – على الهيمنة على مجريات السياسة الخارجية والداخلية لروسيا.

خاتمة:

لقد اتسمت السياسة الخارجية الروسية بالتغير بتغير القيادة السياسية في روسيا من جهة، وبتغير الوضع الداخلي والإقليمي والدولي من جهة أخرى، بحيث تميزت بالانكفاء الداخلي وأولوية البناء الداخلي وإعطاء الأولوية للبعد الاقتصادي، وإعطاء الأولوية للتقارب مع الغرب في عهد الرئيس الروسي يلتسين، والتركيز على تزايد مراعاة المصالح الاستراتيجية المباشرة والاستفادة من التناقضات الإمبريالية، وأهمية اندماج روسيا مع الحضارة الغربية وضرورة الانطلاق بأسرع قوة في طريق الاندماج مع العالم الأوروبي – الأطلنطي، وعندما

جاء **بوتين** الى السلطة في جانفي 2000 م سعى الى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية، ففي جوان 2000 م، قدم عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية عرفت باسم **مبدأ بوتين**، وفي مقدمة تلك المبادئ التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية، وهي فكرة التي سماها بعض الدارسين بأن الأهداف الداخلية تلغي أهداف السياسة الخارجية الروسية، فبدأ في استراتيجية لإعادة البناء الداخلي والنهوض بالقدرات الشاملة لروسيا، واستعادة مكانة روسيا دوليا وإقليميا خصوصا في ولايته الثانية التي بدأت منذ سنة 2012 والتي حاول فيها فرض نفوذ روسيا على الساحة العالمية والقيام بدور موازي للدور الأمريكي والتحول باتجاه النظام المتعدد الأقطاب، ولم تشهد السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس ديمتري ميدفيدف منذ توليه الحكم في مارس 2008 م تغييرات جوهرية، بل ارتكزت بشكل كبير على بناء علاقات طيبة مع الجميع، وعدم السعي الى المواجهة مع أي طرف في ظل مواجهة أي تهديد لمصالحها القومية، لذلك ففترة حكمه تعتبر امتدادا لفترة سلفه بوتين الذي ظل محافظا على موقع تأثيره في السياسة الروسية سواءا على المستوى الداخلي أو الخارجي، من خلال ترأسه الحكومة أو سيطرة حزبه (روسيا الموحدة) على البرلمان وهو ما يجعله يحافظ على دور مؤثر في صنع السياسة الخارجية من خلال السلطة التنفيذية (الحكومة) أو من خلال البرلمان على السواء.

قائمة المراجع:

1-الكتب:

1-زيدان ناصر، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2013

2-حسين أحمد سيد، دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة: روسيا في عهد بوتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2015

3-هاشم، تامر إبراهيم كامل عبده، الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2014،

4-الطائي حنان علي إبراهيم، السياسة الروسية اتجاه سوريا 1992-2014، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016،

5-القصير ماهر بن إبراهيم، المشروع الأورو أسيوي: من الإقليمية الى الدولية العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2014

6-عبد الحميد عاطف معتمد، استعادة مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2009.

7 -الشيخ نورهان، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998.

8-غوانيك ماتيلد، أوكرانيا: من الأزمة السياسية الى الانفصالية، في برتران بادي، دومينيك فيدال، أوضاع العالم: الحروب الجديدة، ترجمة: نصير مروة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، لبنان، 2015.

2-الكتب الأجنبية – الإنجليزية:

1- Mercel de hass, russia **foreign security policy in the 21st potin medvedev and boyond** ,new york and london routlendeg contenparary security studies,2010.

الدوريات:

1-الأصفهاني نبية، المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، 2001، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة، مصر.
2-هاني شادي، الثقة المفقودة: الصراع الروسي – الأوروبي على الفضاء الأوراسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، جانفي 2014، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر.
3-الحيالي نزار إسماعيل، عبد الحميد العيد الموساوي، العلاقات الأمريكية – الروسية من الشراكة الاستراتيجية الى المنافسة الجيوسياسية (2001 – 2008)، مجلة قضايا سياسية، العدد 38، العراق، 2009.
4-نصار وليم، روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد20 ، خريف 2008، بيروت، لبنان
5-سليم محمد السيد، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة، جمهورية مصر العربية.
6-السعدون حميد حمد، الدور الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 42، العراق، 2009.
7 -عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 35، العراق، 2009.
8-صفاء حسين علي، السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، العدد 63، العراق، 2009.
9-الشيخ نورهان، العلاقات الروسية – الأوروأطلنطية: بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 170، أكتوبر 2007، المجلد 42، القاهرة، جهورية مصر العربية.
10-الشيخ نورهان، روسيا ومحاولة استعادة الفرص الضائعة في الجوار القريب، مجلة السياسة الدولية، العدد 178، أكتوبر 2009، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

مواقع الأنترنت:

المواقع العربية:

1-عبد الواحد طه،" هل ستتغير السياسة الخارجية الروسية بعد ذهاب بوتين.... وقبل عودته :البوتيني مدفيدف، "**مجلة الرأي**

http//www.rai-akhar,com/ar/index php?option=com

2-صابر أيت عبد السلام، التوجهات الكبرى للإستراتيجية الروسية:

http//www.internatinal studiesbridges.blogsport.com//blog-post-2012/04/blog-post 4206.hotmail

المواقع الأجنبية:

U.S. Government. Working paper, "Russia in the International System", June 2001,in: **http://www.ciaonet.org/wps/dod119/index.html**